مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية

اسم المقال: مسألة الوجود الياباني في العراق محدداته ومظاهره
اسم الكاتب: د. حكمات العبد الرّحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2822
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 09:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مَسألة الوجود الياباني في العراق
محدِّداته ومظاهره

د. حكمات العبد الرَّحمن*

الملخَّص

عالجت هذه الدراسة مسألةَ الوجود الياباني في العراق، محدِّداته ومظاهره، وعملت بالتحليل على مواكبة التَّطورات والتّغيّرات التي شهدتها السّياسة اليابانية، ذلك أنَّ اليابان شهدت بعد نهاية الحرب الباردة حراكًا سياسية وبرلمانيًا نشيطًا، كان هدفه استغلالَ التّحولات في طبيعة النِّظام العالمي الذي أفرزته المرحلةُ الجديدةُ للخروج من الصُّورة النَّمطيّة التي رافقت اليابان طوال تلك المرحلة لتحقيق مصالح اليابان القومية. إذًا، فالهدف الأساس لليابان هو أن يكون لها دورٌ فاعلٌ على المسرح العالمي يوازي قوتها الاقتصادية العالمية وإسهاماتها المالية والاستثمارية. ولكي تمارس اليابان دورًا عالميًا فاعلًا عملت على التّخلّص من العقبات الداخلية والخارجية الّتي تحول دون تلك الممارسة، ثم شكّلت القضية العراقية أحد أوجه تطور سياسة اليابان تجاه المنطقة العربية ودليلًا على التحول الحاسم في سياسة اليابان العالمية. وقد مثّل إرسال قوات الدفاع الذّاتي اليابانية والإسهام في جهود إعادة الإعمار أهم سمات هذا التحول ومظاهر الوجود الياباني في العراق.

*جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.

The Issue of Japanese presence in Iraq: Determinants and Manifestations

Dr. Hikmat Al-abdulrahman[**]

Abstract

This study tackles the issue of the Japanese presence in Iraq, its determinants and manifestations. The study analyzes the developments and changes in Japanese politics. Japan has witnessed an active political and parliamentary movement after the cold war that aimed at utilizing the transformations in the nature of the world order created by the new phase to emerge from the stereotype that accompanied Japan throughout that period and to achieve Japan's national interests. Therefore, Japan's primary objective is to play an active role on the world stage parallel to its global economic power and its financial and investment contributions. Japan has eliminated internal and external obstacles that prevent it from playing an active global role. The Iraqi issue was one aspect of Japan's policy development towards the Arab region and a testament of the decisive shift in Japan's global policy. Sending Japanese Self-Defense Forces and contributing to reconstruction efforts were the most important features of this transformation and the manifestations of Japanese presence in Iraq.

[**] Damascus University, Faculty of Arts and Humanities, Department of History.

مُقدّمــة:

يُنظر إلى دول جنوب شرق آسية الصين واليابان على وجه التّحديد على أنَّها دول تتمتع بمستوى تطوريّ كبير – نجحت في تحقيقه مع الحفاظ على التقاليد والروح الخاصة بها – يمكن أن يرشحها لأن تمارس دورًا عالميًا فاعلًا. وهي في الوقت نفسه دولٌ ليس لها ماضٍ استعماريٌّ يمكن أن يكون عائقًا أمام تأسيس علاقات طيبة مع الدول جميعها تعتمد الثقة أساسًا لها، بل تمتلك ماضيًا حضاريًّا وإنسانيًّا عريقًا لا يقل شأنًا عن حضارة المشرق العربي وتاريخه. انطلاقًا من هذا الواقع، سعت اليابان لاستغلال ملامح تراجع النّظام الأحادي القطبية لتُمارس دورًا أكثر فاعلية يتناسب مع قوتها العالمي وتأثيرها. ولعل التّغيرات المتسارعة والمتلاحقة التي أخذت تظهر في العقد الأخير من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين فرضت على صُنّاع القرار والسّياسيين اليابانيين ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة، وإعادة صياغتها بما يناسب الواقع العالمي الجديد، والحفاظ على علاقات ذات طابع خاص، ولا سيّما مع الدّول العربية الّتي تُعدّ مَصدر اليابان من المواد الطّاقوية. ولأنَّ اليابان لا تمتلك نفوذًا عسكريًّا أو ماضيًا استعماريًا يمكن أن يشكل عائقًا نفسيًا في وجه العلاقات اليابانية العربية فقد مارست نفوذًا من نوع آخر؛ هو دبلوماسية يابانية تسعى لتحقيق الأمن والسّلام وضمانهما وتحقيق الاستقرار، خاصة في العراق، الأمر الذي يصب في خدمة المصلحة العليا للأمة اليابانية المرتبطة بتحقيق أمن الطاقة والحفاظ على الاستثمارات المالية الكبيرة والأسواق الخارجية. فالأمور الأساسية التي تعمل السّياسة اليابانية على تحقيقها تتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والعمل على تحقيق الاستقرار السّياسي الذي يفتقده العراق، وضمان الأمن وترسيخه.

ظهر التغير التدريجي والبطيء على السّياسة اليابانيّة تجاه المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثانية (1990–1991م) مع عدم تبني طوكيو دبلوماسية واضحة تتجاوب مع التغيرات والحقائق التي يحملها النظام العالمي الجديد. فأزمة الخليج التي تُعدّ أول أزمة دولية بعد انتهاء الحرب الباردة أظهرت بلا رحمة أوجه القصور في الدبلوماسية اليابانية التي أُخذت على حين غرة.

كما شكلت القضية العراقية (2003) أحد أهم مظاهر تطور سياسة اليابان تجاه المنطقة العربية من جهة، وزيادة أهميتها من منظور السياسة اليابانية الجديدة من جهة ثانية، وكانت دليلًا على التّحول الجوهري في سياسة اليابان الشّرق أوسطية والعالمية من جهة ثالثة. فضلًا عمَّا سبق أنّ إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية، والإسهام في جهود إعادة الإعمار فيها شكلت أهم سمات هذا التحول.

أهمية الدراسة وهدفها:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الدّور المفترض الذي يمكن أن تتبوأه اليابان في قضايا العالم المعاصر خاصة في العراق. فالدّور السّياسي لليابان في قضايا العالم المعاصر محدود ولا يتناسب مع الدّور الاقتصادي والمالي الذي تمارسه، خاصة في دعم المنظمات العالمية وتقديم المساعدات لكثير من الدول، لذلك تسعى اليابان إلى ترجمة هذا الدور الاقتصادي المؤثر إلى دور سياسي فاعل وحاسم.

هدفت الورقة إلى دراسة الوجود الياباني في العراق، ورصد محدداته ومظاهره، والدّور الذي تقوم به، والبحث في سبب هذا الوجود، أهو نابع من ضغوط داخلية ومبررات خارجية، أم هو لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية على المستوى المحلّي والإقليميّ والدّوليّ؟

إشكاليّة الدراسة:

الإشكالية الأساسية التي حاولت الورقة طرحها هو أهمية الوجود الياباني في العراق، وانعكاسات هذا الوجود على الدّور الياباني على المسرح الدّولي. أمّا التّساؤلات الثانوية فتتمثل فيما يأتي: ما العلاقة بين الدوافع الداخلية والضغوط الخارجية في دفع اليابان لممارسة دور سياسي بارز ومؤثر؟. وما مظاهر هذا الوجود السّياسية والاقتصادية والعسكرية؟، فضلًا عن حدود هذا الوجود، ومن ثَمّ الدور الذي يمكن أن تمارسه اليابان في العالم انطلاقًا من العراق.

فرضية الدراسة:

طرحت الدّراسة فرضيتين: الأولى تتركز على العلاقة بين التغيرات التي أصابت النّظام الدّولي بعد الحرب الباردة والحرب على الإرهاب، وممارسة اليابان لدورها العالمي. كما افترضت الدّراسة العلاقة بين رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد على اليابان في ممارسة نوع من أنواع الأدوار العالمية وقدرة اليابان على ترجمة هذه الرغبة على أرض الواقع. أمّا الفرضية الثّانية فتتعلق بقوة اليابان وقدرتها على ممارسة دور عالمي انطلاقًا ممّا تمتلكه من مؤهّلات حقيقية تساعدها على القيام بذلك، وما يمكن أن يجنيه الطرفان العربيّ واليابانى من خلال تطوير العلاقات بينهما اعتمادًا على التغيرات التي أصابت النظام الدولي.

منهجيّة الدّراسة:

اعتمدت الدّراسة المنهج الوصفي التّاريخي التحليلي في دراسة الأحداث. فالمنهج الوصفي من شأنه أن يصف الأحداث الدولية ودورها في دفع اليابان نحو ممارسة دور عالمي، ثم حَلَّلت العوامل الداخلية والأحداث الخارجية التي كان لها الدّور المحرّض في

الوجود الياباني على أرض الرّافدين، وأهمية هذا الوجود ومظاهره وحدوده. وأمّا المنهج التاريخي فهدفه الأول دراسة الأحداث التاريخية على ضوء الحقائق الموجودة، والظواهر السياسية التي تؤدي إلى الوصول إلى معرفة القوانين والقواعد التي تحكمها.

أولًا: محددات الوجود الياباني في العراق:

كان لدى اليابان استعداد عام لمواجهة التّحديات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية (1990–1991م) يفوق بكثير ممّا كانت عليه في أثناء أزمات النّفط السابقة إذ كان التأثير أكثر اعتدالًا. وقد كان لهذا الاستعداد– مع ضعفه– تأثيرٌ واضحٌ في النشاط الذي مارسته الدبلوماسية اليابانية في عملية إعادة الاستقرار إلى المنطقة. فالعراق أعاد تذكير طوكيو بخصوصية الشّرق الأوسط واستمرار تعرض اليابان للأحداث[1] التي وفرت لها مجالًا كبيرًا للقيام بمناورة استراتيجية مدروسة وهادفة. فاليابان غيرت من موقفها الاستراتيجي وفعلّت قدراتها العسكرية على نحو ملحوظ. فقد مثّل عام 2003 مؤشرًا مهمًا على تعزيز قدراتها، ووفر لها خلفية آمنة للتغيرات في نظام الدفاع الياباني الإقليمي والدولي[2].

وجدت اليابان نفسها أمام ثلاثة خيارات في مواجهة الحرب على العراق 2003: الخيار الأول هو التقيد بالعمل العسكري مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، والثّاني: تقديم الدّعم اللوجستي المباشر لواشنطن في حال شنّ هجوم على بغداد. أما الخيار الثالث فقد اقتصر على الدعم الإعلاني للولايات المتحدة الأمريكية دون تقديم أي دعم لوجستي.

استطاع الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان الاعتماد على مبدأ "الدفاع عن النفس" – الذي أقرّه في الاجتماع الوزاري الذي عقد في 21 كانون ثاني 1954م كتفسير للمادة التاسعة من الدستور والمبادئ الدفاعية الجديدة – من خلال إسهامه إسهامًا فعالًا في العملية العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق. إذ لم تقتصر المشاركة اليابانية على تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف فحسب، بل تجاوزتها إلى أن أرسلت طوكيو قوّات دفاع ذاتي برية، وأدرجت هذه المشاركة ضمن مسؤوليات اليابان الدولية، بوصفها دولة سلمية تسعى إلى نشر الأمن والسلام في العالم، وإزالة كل ما يعكره[3].

---

[1]- Dowty, A: Japan and the middle east: signs of change?, Middle East Review of International Affaire, Vol(4), No(4), December 2000, Pp: 67-76

[2]- Péron-Doise. M, Japon: puissance militaire, puissance civile?, Outre Terre, 2004/1, No(6), Pp: 57-70

[3]- Fujita. N: Japan in the war on terrorism; Trans formation in security policy making, Harvard University, Cambridge 2005, P: 65

تمكن الحزب الحاكم في اليابان من تمرير أكثر من عشرة قوانين في المدة بين (1990 و2007)، تدور جميعها حول تسويغ مشاركة قوات الدفاع الذاتي في الجهود العسكرية للتحالف الدولي ودعمها، الأمر الذي يُشير إلى الجدية العالية والمرونة الكبيرة اللتين يتمتع بهما أصحاب القرار اليابانيون، وهدفهم من ذلك كسر القيود الدستورية السّلمية، وتطوير دورها على المسرح الدولي سياسيًا وعسكريًا يُضاف إلى دورها الأساس، وهو الدّور الاقتصادي الفعّال.

1- المحدّدات الداخلية:

يمكن النظر إلى حالة اليابان وعلاقتها (وضعها) مع المجتمع الدولي على أنَّه حالة فريدة من نوعها؛ فهي عضو في منظمة الأمم المتحدة، وهي في الوقت نفسه دولة لا يُسمح لها باستخدام القوة أو الاحتفاظ بأي قوات برية وبحرية وجوية أو أي واحدة منها، ولا بشنّ أي حرب محتملة. ويُمنع عليها أن تستخدم القوة في الدّفاع عن نفسها سواء إفراديًا أم في إطار عمل جماعي، حسب ما نصّت عليه المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فالسّلطات اليابانية تُعول على تطور المجتمع الدولي، وهيكلة الأمن العالمي في مرحلتي ما بعد الحرب الباردة، والحرب على الإرهاب اللّتين شكلتا معًا فرصة نادرة لحكومة طوكيو لتتطور سيآسية وعسكريًا على المستويين الداخلي والخارجي. ذلك أنّ مسائل الأمن والدفاع ليست قضايا داخلية فحسب بل خارجية أيضًا. وما عانته طوكيو من العجز الاستراتيجي خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 بدا واضحًا للجميع، في اليابان نفسها وخارجها[4].

إن انتهاج اليابان سياسة جديدة تجاه المسألة العراقية صبّ في خانة خدمة المصالح القومية اليابانية انطلاقًا من معادلة كون طوكيو حليفًا قويًا للولايات المتحدة يمكن الوثوق به عند الحاجة، مقابل ضمان مساعدة هذه الأخيرة لها كحليف تاريخي. إن مساعدة الحليف الأمريكي يخدم المصالح القومية اليابانية إلى جانب المساعدة في استقرار العراق؛ ويساعد على التخلص من الماضي الاستعماري وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي كعضو دولي فاعل ومستقل.

تُفسر هذه المعادلة أن مشاركة اليابان في الحرب على العراق وإرسال قوات الدفاع الذاتي إليها لم يكن بقرار من الأمم المتحدة، بل كان تلبيةً لرغبة الحليف الأمريكي الضامن. يُضاف إلى ذلك الرغبة القوية لدى طوكيو في التخلص من الماضي الاستعماري والانطلاق نحو تحمل طوكيو مسؤولياتها الحقيقية التي تتناسب مع وضعها الدولي ويوازي دورها الاقتصادي المؤثر عالميًا.

---

[4]- *Idem,* P: 65

وقد أدّت الشّركات اليابانية الكبرى دورًا حاسمًا في توجيه موقف حكومتهم من الحرب على العراق. وقد ساعدها على تلك المهمّة حالة الانكماش الاقتصادي العام الذي عانى منه الاقتصاد الياباني خلال السنوات التي سبقت حرب الخليج الثالثة، فضلًا عن رغبة تلك الشركات في توفير فرص عمل جديدة للاستثمار الخارجي من خلال حصولها على حصة من عملية إعادة الإعمار، ذلك كلّه دفع الشركات اليابانية الكبرى إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة اليابانية لدعم الحرب الأمريكية ضد العراق.

وأمّا أهمّ الاهداف التي تسعى اليابان إلى تحقيقها من خلال وجودها في العراق فهو البحث عن تحقيق أمن الطاقة، وضمان تنوعه على أساس أنَّ الاقتصاد الياباني الضخم يحتاج إلى توفر النفط الذي تؤمنه المنطقة العربية، ومنها العراق المرشح ليكون أحد أهم المصادر الضامنة لتحقيق أمن النفط بالنسبة إليها[5].

2– المحدّدات الخارجية:

أظهرت حروب الخليج – كغيرها من الحروب– أنّ العامل العسكري (الجيش) لا يزال عنصرًا أساسية في نظام العلاقات الدولية. وقد أثبت هذا العنصر سوء جاهزية اليابان في حال حدوث أول أزمة عسكرية. وقد أسهم وعي نيبون لهذا الخلل في تعزيز البعد الأمني للدبلوماسية اليابانية[6]، فأُعيدَ تنظيم الاعتماد الاستراتيجي الذي مهد لعملية استعادة السّلطة السّيادية لليابان في إطار التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وتلبية الحاجات الاستراتيجية. وقد تطورت علاقة التبعية التي أفرزتها معاهدة الأمن الموقعة عام (1951م) بين واشنطن وطوكيو من مرحلة أزمة–أزمة إلى تحالفٍ سياسيٍّ وعسكريّ أكثر توازنًا. كما عكس التوقيع على المبادئ التوجيهية الأمنية عام 1999 وضع طوكيو كشريك استراتيجي لواشنطن، الأمر الذي منح طوكيو إمكانية المشاركة في إطلاق مبادرات تسهم في اكتساب قدرات جديدة[7].

وأمّا صنّاع القرار في طوكيو فقد شكلت منطقة الخليج عمومًا والعراق خصوصًا ميدانًا مهمًا على المستوى الاستراتيجي يمكن لحكومتهم أن تؤدّي من خلاله دورًا مؤثرًا في تحديد ملامح خارطة المنطقة السياسية. إلَّا أنَّ هذا التأثير يبقى مرهونًا بعوامل

[5]- Facts and Figures of Japan 2006 - Foreign Press Center Japan, P: 121

[6]– في عام 1992، أقرت طوكيو قانون عمليات حفظ السلام. وسوف يسمح هذا القانون لليابان بإرسال 1800 رجل إلى كمبوديا كجزء من عمليات الأمم المتحدة. وفي عام 1995، عملت السلطات اليابانية على إعادة صياغة الخطوط العريضة لبرنامج الدفاع الوطني NDPO، وتأكيد دور جديد لقوات الدفاع الذاتي ADF. وفى العام التالي بدأت الحكومة اليابانية سلسلة من المناقشات والتفكير مع الولايات المتحدة لإعادة تحديد قواعد التحالف العسكري بين طوكيو وواشنطن.

[7]- Péron-Doise, op, cit, P: 57-70.

ثلاثة: بالمساهمة العسكرية من جهة، وبالقيود الدستورية من جهة ثانية، والموقف الأمريكي من جهة ثالثة. لذلك عملت الحكومة اليابانية على إصدار القانون الخاص "المتعلق بالتدابير الخاصة للمساعدة الإنسانية والتعميرية في العراق" من البرلمان الذي سمح بإرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق في 2003/12/9[8]. فالشعارات التي أطلقها اليابانيون عشية ثورة الميجي 1868[9] وخلالها من قَبيل: دولة غنية وجيش قوي وشعار التحديث من أجل العسكر، مازالت حاضرة في أذهان الشعب الياباني وروحه.

من الواضح أنَّ الروح العسكرية اليابانية، والرغبة القومية في تعزيز هذه الروح لم تمت في اليابان، وإن خمدت مدة زمنية مهمة. فالتّحول المهمّ في المؤسسة العسكرية اليابانية أسهم في ظهور تيار فاعل وقوي داخل تلك المؤسسة يدعو إلى توسيع الدور العسكري لليابان وتفعيله.

ثانيًا: مظاهر الوجود الياباني في العراق:

انطلقت اليابان من سياستها تجاه الحرب ضد العراق من تجربة حرب الخليج الثانية، وما تعرّضت له من الانتقادات الغربية، على الرغم من الإسهام المالي الكبير الذي قَدَّمه. لذلك عملت السّياسة اليابانية على تعزيز وجودها في العراق وإظهاره اقتصاديًا وسياسية وعسكريًا.

وقد توجت اليابان جهودها لإيجاد قدم ثابتة لها في المنطقة العربية من خلال إطلاق منتدى الحوار العربي– الياباني Japan Arab Dialogue في أيار 2003. وسعت من خلاله إلى الدّخول مع الجانب العربي في حوار غير حكومي وشبه رسمي بهدف إيجاد نوع من التوازن في دورها الاقتصادي والاهتمام بقضايا المنطقة العربية، ومنها الوضع في العراق.

1- المظاهر الاقتصادية:

عزَّز الوجود الاقتصادي الياباني في العراق الدّور الرئيس للمحددات الاقتصادية في دعم الحرب على العراق، ونشر قوات عسكرية فيها. ويُعدُّ حصول شركة ميتسوبيشي في شهر تموز 2003 على عقد سمح لها باستيراد 40 ألف طن من النفط العراقي (نفط البصرة) خلال الخمسة أشهر الأخيرة من عام 2003 أحد أهم مظاهر الوجود الياباني الاقتصادي في العراق. فكثير من الشركات اليابانية لم تسعَ إلى قيمة العقود المادية (المتواضعة قياسًا لحجم وقدرة الشركات) لذاتها، بل كانت نظرتها معنوية مثلت بداية مرحلة جديدة تُبشر بعودة الشّركات اليابانية إلى السّاحة العراقية. وقد سمح الوجود

[8]- http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/issue2003/law_o.html

[9]- ثورة الميجي أو إصلاحات الميجي (1868–1912) مرحلة انتقالية من تاريخ اليابان عرفت فيها تحولات واسعة بعد قرنين من حكم سلالة التوغوغاوا حيث تم في عام 1868 إعادة الإمبراطور إلى مكانه على رأس هرم السلطة في البلاد.

الياباني الفعلي على الأراضي العراقي بتنويع مصادر طوكيو ووارداتها النفطية والتخلي عن دبلوماسية الشيكات[10] عندما قدمت 13 مليار دولار في حرب الخليج الثانية، دون أن ترسل جنديًا واحدًا[11]؛ لأنّها اعتمدت في حرب الخليج الثانية على الإسهام في قوات حفظ السلام العالمية والتحرك على الصعيد الإقليمي[12].

ممَّا لا شك فيه أن جهود اليابان لم تتوقف –في سبيل تعزيز وجودها الاقتصادي– عند حدود الإسهام في عملية إعادة الاعمار في العراق بعد انتهاء الحرب عليه. وتُعد اليابان من أكثر الدول الفاعلة اقتصاديًا في المشهد العراقي، فقد قدّمت بالين الياباني (1.5) مليار دولار على شكل منح و(3.5) مليار دولار كقروض ميسرة قدّمتها. وقد عكست اتفاقية الشّراكة المتكاملة (كانون الثاني 2009) في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتّجارة التي عقدت بين طوكيو وبغداد أهمية الوجود الياباني في العراق. وهي تعكس في الوقت نفسه الرغبة اليابانية وشركاتها الكبرى في الحصول على حصة من المشاريع النفطية الضخمة التي سيقيمها العراق في المراحل اللاحقة. كما قامت اليابان في شباط (2011م) بإرسال بعثة اقتصادية مهمّة إلى العراق تهدف إلى عقد مشاورات مع الحكومة العراقية عن السُّبل التي يمكن من خلالها تطوير الدور الذي يمكن أن تمارسه الشركات اليابانية في عملية إعادة إعمار العراق وتعزيزه وتأهيل بنيته التحتية. وتأتي المحاولات اليابانية تلك في إطار سعيها لاستثمار الإسهامات الضخمة التي قدمتها للحكومة العراقية منذ 2003 وترجمتها على أرض الواقع خدمة للمصالح القومية اليابانية[13].

كانت إسهامات اليابان الاقتصادية خلال وجودها في العراق بين عامي (2007 و2015) تتركز حول مشاريع الكهرباء ومصافي النفط وتأمين مياه الشرب والري، وتأهيل

---

[10]– دبلوماسية الشيكات هي وصف لسياسة خارجية تتبعها الدول في تقديم المعونة الاقتصادية والاستثمار بين البلدان بهدف كسب التأييد الدبلوماسي. وقد أطلق هذا المصطلح على سياسة اليابان خلال حرب الخليج الثانية إذ قدمت مساعدات مالية تجاوزت تريليون ين. ومع تلك المساعدات الضخمة، تعرضت دبلوماسية الشيكات اليابانية لانتقادات كبيرة وسخرية من المجتمع الدولي إذ اتهمت طوكيو ببذل المال دون بذل الدماء. انظر: ربع قرن من التطورات في تشريعات الأمن القومي الياباني، خلفية الموافقة على ممارسة حق الدفاع الذاتي الجماعي. على الرابط: http://www.nippon.com/ar/features/h00112/

[11]– مبيضين، مخلد عبيد: السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال المدة من 1973 إلى 2004، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(33)، العدد(3)، 2006، ص: 506– 538.

[12]– عبد الغني، إيمان: السياسة اليابانية الخارجية في شرق آسية (1991–2008)، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص: 412.

[13]– رامز، جوزيف: أبعاد السياسة اليابانية فى الشرق الأوسط، على الرابط: http://www.indigomagazine.jp/2017/03/14/1/

الموانئ، وتقديم الإسهامات المالية والاستثمارات المتنوعة[14]. وبسبب غياب الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين عملت اليابان على مساعدة بغداد عن طريق المنح والقروض. وكانت العراق قد حصلت على قرضٍ ياباني ميسرٍ في مؤتمر مدريد عام 2003 قيمته 3.5 مليار دولار مُعفى من الفوائد مدة عشر سنوات بهدف إعادة الإعمار، ومنحة أخرى لإعادة تأهيل 13 مستشفًى عراقيًا من خلال توفير الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة[15].

ظهرت المساعدات اليابانية للعراق بأشكال مختلفة، منها ما كان مباشرًا عن طريق الحكومة اليابانية نفسها، ومنها ما كان عن طريق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي، أو عن طريق المنظمات اليابانية غير الحكومية.

2- المظهر السياسي:

لا شكَّ أنَّ قيام اليابان بإرسال قواتها (للدفاع الذاتي) إلى العراق أشار إلى تحولات مهمة تصب في خدمة سياسة اليابان الخارجية، المتمثلة في رغبتها في القيام بدور عالمي يوازي الدّور الاقتصادي المؤثر الذي تتمتع به على المستوى العالمي. وتشكل العراق منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة إلى اليابان؛ لذلك كانت العراق بالنسبة إلى طوكيو فرصةً لتكون عضوًا فاعلًا ومهمًا في رسم الخارطة السياسية الجديدة للمنطقة. وقد بادرت اليابان إلى معالجة القيود الدّستورية، وأصدرت قانون "التدابير الخاصة للمساعدة الإنسانية وإعادة إعمار العراق" في كانون الثاني(2003م) الذي سمح لقوات الدفاع الذاتي البرية بالذهاب إلى العراق في كانون الأول 2004[16].

جاء في الكتاب الأزرق الصادر عام 2005 أنَّ الحكومة اليابانية قدّمت مساعدات سياسية مهمة إلى المجلس العراقي لمساعدته للقيام بدور فعّال في بناء العراق. وقد قدمت(40) مليون دولار لدعم العملية الانتخابية عام 2004، وفي عام 2007 قدمت قرضًا قُدِّر بـ 100 مليون دولار لإنشاء الحكومة الجديدة[17].

وتواصل الحكومة اليابانية الجهود الدّبلوماسية على السّاحة العراقية، ولا سيما تلك التي تتعلق بدعم جهود الوفاق الوطني العراقي من خلال استقبال المسؤولين العراقيين بشكل منتظم، كما تولي اليابان اهتمامًا كبيرًا بكل ما يخص الأوضاع في العراق، ولا سيما تلك الاجتماعات التي تتعلق بالعراق ومستقبلها. كما شاركت طوكيو أيضًا في مراقبة الانتخابات المحلية في العراق من خلال إرسال بعثة في شهر كانون الثاني

---

[14]- السفارة اليابانية في العراق على الرابط: http://www.mofamission.gov.iq

[15]- Blue Book: Ministry of Foreign Affairs, Japan, 2006.

[16]- ربع قرن من التطورات في تشريعات الأمن القومي الياباني، مرجع سابق.

[17]- Blue Book 2005., Ministry of Foreign Affairs, Japan

2009 مكونة من خمسة أعضاء برئاسة تاكاهيرو كاجاوا الذي يشغل منصب نائب مدير عام الشرق الأوسط وأفريقية بوزارة الخارجية اليابانية[18].

لا شكَّ أنّ العراق يُعدّ بعدًا استراتيجيًا مهمًا بالنسبة إلى اليابان يخدم مصلحتها القومية العليا، وهو الأمر الذي أكده كاناسوكي نجاووكا مستشار سفارة اليابان في العراق، إذ قال إنَّ اليابان تنظر "بكل اهتمام إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق لما له من أهمية استراتيجية كبيرة جدًا لازدهار اليابان[19]". فازدهار اليابان وأمنه مرتبط في جزء كبير منه بالحصول على النّفط الذي تنتجه أرض الرافدين من جهة، وتمتع العراق بالاستقرار الأمني من جهة ثانية، وهو الأمر الذي يسهم في تعزيز الوجود الياباني في العراق لتحقيق المزيد من الفعالية الاقتصادية والاستثمارية التفاضلية.

3– المظهر شبه العسكري: قوات الدفاع الذاتي اليابانية:

قدمت اليابان ثلاث طائرات نقل عسكرية هدفها تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف وأنشطة الأمم المتحدة في العراق قبل أن تنتهي مهمتها في نهاية القرن الماضي. وينظر إلى إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق على أنّه مظهرٌ من مظاهر الوجود، والدعم السياسي الياباني للعراق في آنٍ واحد[20].

وقد كان من المقرر أن تُرسل اليابان (1000) جندي إلى العراق، إلّا أنَّ الأحداث الأمنية الّسيئة التي شهدها العراق أجلت هذه العملية.

وقد تعرضت جهود المؤيدين لمشاركة اليابان العسكرية الخارجية لنكسة، يُضاف إليها انتقادات من القيادة الأمريكية جاءت على لسان أرميتاج التي طالبت اليابان بعدم التخلي عن المهمة، وأن تبدأ بإرسال قواتها إلى العراق. استجابت طوكيو للرغبة الأمريكية وأرسلت قواتها الجوية في كانون الأول 2003، ثم القوات البرية في كانون الثاني 2004. وانتشرت تلك القوات في منطقة السماوة، وبدأت تقدّمُ الخدمات الطّبية والخدمية والإنسانية[21]. واستمرّت القوات اليابانية في العراق بعملها حتى حزيران 2006 حين قرر وزير الدفاع الياباني نوكوشيرو فوكوكا –بالتشاور مع الحلفاء– عودة قوات الدفاع الذاتي البرية فقط من العراق، وإبقاء القوات الجوية بعد أن صدر قانون ياباني في حزيران 2007 يقضي بتمديد عملها في العراق[22]. ذلك أنّ المشروع الذي أقره البرلمان الياباني في العشرين من حزيران

---

[18]– رامز، جوزيف: أبعاد السياسة اليابانية، مرجع سابق.

[19]– الحريري، جاسم يونس: العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013، ص: 510.

[20]– الحريري، جاسم يونس: مرجع سابق، ص: 511.

[21]– مبيضين، مخلد عبيد: مرجع سابق، ص: 506– 538.

[22]– الحكومة اليابانية تقر تمديد الدعم الجوي للاحتلال بالعراق لعامين. على الرابط الآتي:
http://japan-saito.blogspot.com/2007/03/

2007 سمح بتمديد مهمة قوات الدفاع الذاتي الجويّة حتى تموز 2009. ومن إسهاماتها أن نقلت ثلاث طائرات شحن تابعة لقوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية من طراز سي 130 المتمركزة في قاعدة علي السالم غرب الكويت موظفي الأمم المتحدة والإمدادات الأساسية. وبعد انسحاب قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية من مدينة السّماوة جنوب العراق في آب 2006 وسّعت هذه القوات مهامها وأنشطتها لتشمل بغداد وأربيل[23].

أثارت عملية إرسال قوات الدفاع الذاتي للعراق كثيرًا من الجدل والنقاش في الأوساط اليابانية؛ لأنَّ إقرار هذه الخطوة جاء في ظروف فيها كثير من الجدال، وبقاء هذه القوات تمديد عملها يظلُّ من القضايا المثيرة للجدل أيضًا؛ إذ تعدُّها بعض الأوساط الشعبية والبرلمانية والسياسية اليابانية خرقًا للدستور الوطني الذي يمنع استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية لليابان.

أدركت اليابان أنَّ وجودها وإسهاماتها في عراق مستقر وآمن يخدم مباشرةً مصالحها القومية، والمصالحَ النابعة من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر. ثمّ إنَّ إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق يبعث برسالتين مهمّتين: الأولى رغبة طوكيو في خلاصها من ماضيها الاستعماري الذي يُثقل كاهلها في علاقاتها مع كثير من جوارها الإقليمي والدولي، وتحمّلها مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي والتزامها به، والثانية أن اليابان لم تعد تقبل بأن تكون حاضرةً اقتصاديًا، لكنّها غير مؤثّرةً على المستوى العالمي سياسيًا.

ثالثًا: حدود الوجود الياباني في العراق:

يظلُّ السؤال المطروح: هل أبواب المسرح الّدولي مشرعة أمام اليابان لتُمارس دورًا دوليًا؟ وهل أبواب المؤسسات اليابانية الداخلية مفتوحة أمام الدبلوماسيين اليابانيين للسّماح لهم بممارسة الدور الذي تسعى إليه دولتهم؟، وما حدود الوجود الياباني في العراق؟ إنَّ مشاركة اليابان في عمل القوى متعددة الجنسية في العراق واجهتها عقبات عدَّة تمثّلت في الرأي العام الياباني الرافض لمشاركة بلاده في أي حرب أو نزاع في الخارج أولًا، ثمّ عقبة ذات طبيعة مؤسساتية ترجع إلى المادة التاسعة من دستور 3 أيار 1947 الساري إلى الآن ثانيًا. وأخيرًا عقبة إقليمية مصدرها ردود فعل الجيران الآسيويين، وموقفهم من طموحات اليابان الدولية.

1- الرأي العام الياباني:

أثارت الحرب على العراق ومشاركة اليابان فيها نقاشات متكررة في شرعية مشاركة اليابان العسكرية في العمليات الأمنية للمجتمع الدولي.

[23]- عوديشو، وليم أشعيا: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، كوبنهاغن- الدانمارك، 2008، ص: 33.

فالعقبة الأساسية التي وقفت أمام المشاركة العالمية الفعالة لليابان في قضايا الصراع بعد الدستور تمثلت في سلمية الرأي العام، ورفضه العودة إلى أيِّ نوع من أنواع العسكرة ذات السّمعة السّيئة والذكريات المؤلمة، وهو موقف يحظى بدعم غالبية السّياسيين اليابانيين. إذ أظهرت دراسة استقصائية أجرتها صحيفة أساهي Asahi في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 1990أنَّ 60٪ من الشّعب الياباني يعارضون إرسال جنود إلى الشّرق الأوسط أو إلى أي منطقة أخرى من العالم[24]. كما أظهر استطلاع آخر للرأي أجرته صحيفة يوميوري المحافظة Yomiuri في الوقت نفسه أنَّ 53.7٪ من اليابانيين يوافقون على إرسال أفراد قوات الدفاع الذاتي إلى الخارج، شريطة أن يتم ذلك بناء على طلب من الأمم المتحدة، وألَّا تحمل أي أسلحة ولا تحمل صفة عسكرية، بينما عارضها 22.7%، في حين أنّ 56% منهم لا تزال تعدُّ إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى الخارج هي إشكالية تفرضها المادة التاسعة من الدستور[25]. ومن المؤكد أنّ معارضة الرأي العام وبعض السّياسيين اليابانيين لمشاركة بلدهم في القوة متعددة الجنسيات ترجع إلى ذكريات الحرب العالمية الثانية المؤلمة.

ومع أنَّ الدّعم العام لإرسال قوات الدفاع الذاتي في الخارج لتقديم إسهامات دولية ازداد منذ 1992 عندما تمكن البرلمان من تمرير مشروع قانون حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، إلّا أنّ رغبة الجمهور في تجنب الاشتباك في العمليات العسكرية في الخارج بقيت قوية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مجلس الوزراء في المدة الممتدة بين 1991 و2003 أنَّ مجموع المؤيدين لمشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة آخذ بالارتفاع، وأصبحوا يشكلون أكثر من 50% من الذين شملهم الاستطلاع[26].

كان للرأي العام الياباني دورٌ مهمٌ في قرار الحكومة اليابانية إرسال قوات الدفاع الذاتي الياباني في العراق عام 2003. فمسألة أمن القوات اليابانية كان هاجس الرأي

[24]- Fouquoire-Brillet E: Le Japon et la Guerre du Golfe, le réveil d'une nation: http://www.institut-strategie.fr/strat_5152_FOUQUOIRE-.html

[25]- Akimoto. D: The shift from negative pacifism to positive pacifism; Japan's contribution to peacekeeping in Cambodia, Ritsumeikan Journal of Asia Pacific Studies, Vol (31), 2012, Pp: 120-132.

[26]- Ishibashi Natsuyo: The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq: Public Opinion, Elections, and Foreign Policy, Asian Survey, Vol(47), No(5), September/October 2007, Pp: 766-789.

العام الياباني من جهة وسببًا في انقسامه بين مؤيد ومعارض من جهة ثانية على الرغم من الإطار القانوني والتشريعي (26 تموز 2003) الذي حصلت عليه. والتحول – لتعزيز التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان – من الدعم السياسي إلى القيام بعمل عسكري أمر مرفوض بشدة من قبل الرأي العام الياباني. إلَّا أنَّ اليابان مازالت تستذكر درس حرب الخليج الثانية، ولا تريد أن تقدّم شيكًا للأمريكيين بلا أيّة ضمانات؛ لذلك عزمت طوكيو على المشاركة مباشرة في إعادة إعمار العراق من خلال منشآتها واعتمادها على مساعداتها الإنمائية الرسمية، والعمل مع القوات العسكرية على الأرض. فجغرافية انتشار هذه الأخيرة لا يزال محدودًا، ولضمان عدم المخاطرة بخسارة جندي ياباني واحد ينبغي أن يتم في منطقة آمنة؛ لذلك تُدرك الحكومة اليابانية أنّ الحصول على الموافقة المطلوبة لإرسال قوات الدفاع الذاتي في مهمات خارجية ليس بالأمر السّهل، وهي في الوقت نفسه تتصرف بحساسية مُفرطة وحذر شديد فيما يتعلق بمسألة توقيت نشر هذه القوات في العراق وطرائقها[27].

يمكن القول: إنَّ الرأي العام الياباني لم يقيّد محاولة الحكومة اليابانية في توسيع التفسير الدستوري لممارسة حق الدفاع الجماعي عن النفس؛ فالحكومة اليابانية غيّرت التفسير الدستوري بشأن هذا الحقّ عن طريق تحويل التركيز من المادة التاسعة إلى الديباجة لتسوّغ قرارها بإرسال قوات الدفاع الذاتي إلى منطقة قتال بحكم الأمر الواقع؛ لذا مهّد إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق الطّريق لبناء أُسس سوابق مهمّة من أجل إحداث قفزة نوعية محتملة في السّياسة الخارجية لليابان في المستقبل[28]. وقد أشار رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومى Junichiro Koizum في جلسة البرلمان فى 23 يوليو 2003 إلى "أنّ قوّات الدفاع الذاتي ستُرسَل فقط إلى منطقة غير قتالية في العراق، ولذلك فإنّ إرسال قوات الدفاع الذاتى لن ينتهك الدستور[29]". ومع ذلك، فإنّ هذا التبرير لم يجد قبولًا عند زعيم الحزب الديمقراطي الياباني ناوتو كان Naoto Kan الذي تساءل عن حقيقة وجود منطقة غير قتالية بالفعل في العراق، بل طلب إلى كويزومي في نبرة تحدي تحديد هذه المنطقة[30].

---

[27]- Fouquoire-BRILLET, op, cit

[28]- Ishibashi, op, cit, Pp: 766-789.

[29]- *Idem*, Pp: 766-789.

[30]- http://kokkai.ndl.go.jp/>, accessed on May 22, 2006.

2– الدستور وإعادة بناء الأمة اليابانية:

تمتلك اليابان ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وتتمتع بكامل خصائص السّلطة المدنية، ومع ذلك فهي تفتقر إلى الدور الفعَّال في قيادة الشؤون الدولية، وتعارض في الوقت نفسه أيّ مظهر عسكري في سياستها. ولعل أبرز مظاهر السلطة اليابانية يكمن في التناقض في طبيعتها وسلوكها؛ فهي عملاق اقتصادي وقزم سياسي حافظ عليه الدستور السلمي والمعايير الاجتماعية والقانونية التي تحدّ من تأثير الجيش في الحياة العامة. فالإنفاق المخصص للجانب العسكري لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن وجود مبادئ ثلاثة تشدّد عليها، وهي: عدم امتلاك أسلحة نووية، وعدم تصنيعها، وعدم إدخالها إلى أراضي الأرخبيل، فأسهمت هذه الثقافة التي تراكمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تكوين رأي عام ياباني معارض لوجود اليابان في الخارج عسكريًا أو سياسيًا[31].

كانت الحكومة اليابانية تبحث عن استبدال قانون مكافحة الإرهاب الخاص بمشروع قانون خاص جديد من شأنه أن يُتيح الدعم اللوجستي المباشر (توفير الوقود، ونقل المواد، والاستعداد لعراق ما بعد الحرب). وقد أشار ريتشارد أرميتاج Richard Armitage نائب وزير الخارجية الأمريكي إلى احتمالية أن تشارك اليابان في إعادة إعمار عراق ما بعد الحرب[32].

مثلت المادة التاسعة من الدستور الياباني عائقًا لا يمكن الاقتراب منه أو التفكير في تجاوزه أو تعديله. وقد نتج عن ذلك أن الإقدام على إقرار أي خطوة فيها مخالفة لها مهما كانت بسيطة تحتاج إلى جهود كبيرة، وتشريعات حاسمة داخلية وخارجية معًا. فمثلًا احتاج تحويل الّشرطة اليابانية إلى قوات دفاع ذاتي في عام 1954 احتاج إلى تضافر الجهود البرلمانية والسّياسية الداخلية اليابانية. وقد عمل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم منذ تأسيسه في تشرين الأول 1955 على تعديل المادة التاسعة بما يسمح لليابان بالمشاركة في الأحداث والقضايا العالمية بفاعلية أكبر. أمَّا خارجيًا فقد أسهم الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية والحرب الكورية – الكورية في إقرار قانون قوات الدفاع الذاتي اليابانية، وكان ضغطًا حاسمًا في هذا المجال.

---

[31]- Péron-Doise, *op. cit*, Pp: 57-70.

[32]- Yasuaki. Ch: Insights into Japan-U.S. Relations on the Eve of the Iraq War: Dilemmas over "Showing the Flag», *Asian Survey,* Vol(45), No(6), November/December, 2005, Pp: 843-864

فالتغيرات في السياسة الدفاعية اليابانية أمر حيوي لمواجهة التحديات العسكرية من أمثال تلك التي تفرضها قوة الصين العسكرية المتنامية وتهديدات كوريا الشمالية. فالتعديل الذي طال المادة التاسعة من الدستور الياباني يُشير إلى تحول في الفكر الاستراتيجي الياباني الذي ساد التوجهات اليابانية خلال مرحلة الحرب الباردة.

أقر البرلمان الياباني أحد أهم طموحات رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي المتمثلة بالسماح للقوات اليابانية بالقتال ما وراء البحار. وقد حدد آبي الحالات الثلاث التي يُسمح بها إرسال قوات الدفاع الذاتي خارج البلاد، إذ أشار إلى أنه قبل أي عملية إرسال للقوات يجب استنفاذ الخيارات الدبلوماسية. والحالات الثلاث هي؛ إنَّ اتخاذ القرار يجب أن يكون بناء على قرار مستقل من اليابان، وسيطبق فقط عندما يتخذ قرار بأن الوضع يُناسب قوات الدفاع الذاتي وتجهيزاتها وخبراتها، ووجود قرار من الأمم المتحدة بطلب نشاطات عسكرية أجنبية من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، والحصول على موافقة البرلمان الأمر الذي سيضمن الحصول على تفهم من قبل الشعب الياباني[33].

3- موقف الجوار الإقليمي:

إنّ مشاركة اليابان في القوات متعددة الجنسية لم يمرّ بلا إثارة ردود أفعال سلبية لدى جيران اليابان الإقليميين، ولا سيّما أولئك الذين يمتلكون تجربة سيئة مع العسكرتارية اليابانية. فبعض دول الشرق الأقصى (الصّين وكوريا) تخشيان من عودة الروح العسكرية اليابانية، ومن ثمّ عودة المخاوف والذكريات التاريخية المؤلمة التي مازالت عالقة في أذهان شعوب تلك المنطقة[34].

ومن غير شكّ ستعيد المشاركة اليابانية تلك إلى الأذهان ذكريات الغزو الياباني وتاريخه، وستوقظ الشياطين المدفونة تحت رماد الأعوام الستين التي مضت. فحسب الوكالة الوطنية الكورية الشمالية، فإن بيونغ يانغ تخشى الفظائع التي حصلت في الحرب العالمية الثانية بل تتوقع تكرارها، وتعيد إلى الواقع طموح طوكيو أن تتحول إلى عملاق عسكري وتوسعي خارجي يُضافان إلى أسبقيتها الاقتصادية. أمَّا في الصين الجار الكبير والمنافس العظيم، فصورة الشّريك التجاري التقليدي أخذت تتلاشى أمام صورتين؛ صورة الغازي القديم الذي لم يعترف إلى الآن بما قام به خلال الأربع عشرة سنة التي استغرقها الاحتلال الياباني حتى عام 1945، وصورة الطامح الجديد الذي يسعى لاستعادة أمجاده العسكرية السابقة. وقد أشارت الوكالة الوطنية الصينية شينخوا إلى أنّ اليابان تريد أن

---

[33]- آبي يُحدد حالات انتشار القوات اليابانية خارج البلاد. على الموقع: m.alarab.qa.

انظر أيضًا: البرلمان الياباني يُقر السماح للجيش القتال خارج البلاد. على الموقع الإلكتروني: www.bbc.com

[34]- Fouquoire-Brillet, op, cit

تثبت للعالم أنَّها ليس قوة اقتصادية فقط، بل لديها قدرات عسكرية أيضًا، وهو الأمر الذي ستعززه الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ممَّا يسمح لليابان بتعزيز قدرتها على حماية مصالحها النفطية ويقوي من تحالفها مع واشنطن[35].

ممَّا لا شك فيه أن هذه التوجهات الجديدة ستكون جزءًا من مشروع أوسع تسعى اليابان من خلاله لتحقيق تحررها من تبعات الماضي الاستعماري مقرونة بمبررات السلام والتنمية وإعادة الإعمار، ومساعدة الدول والمجتمعات المحتاجة. فالمراجعة الدستورية في عام 2005 يمكن أن تسمح لها بتكوين جيش حقيقي يحل محل قوات الدفاع الذاتي المكبلة أساسًا، الأمر الذي يُعدُّ بداية مرحلة جديدة تدخلها اليابان على المسرح العالمي.

إن التنافس بين اليابان وجارتها الصين، الصّاعد الجديد، والطامح بقوة لقيادة آسية يحمل في طياته أحد أوجه التغير الدولي الذي قاد اليابان إلى استغلاله للحصول على اعتراف دولي بهدف الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. ولا تخفي الدول الإقليمية المجاورة لليابان مخاوفها من طموحات اليابان العالمية التي تعدُّها امتدادًا للروح العسكرية التوسعية التي عانت منها في الحرب العالمية الثانية. فمنذ نهاية الحرب الباردة أخذت الصين واليابان تنظران إلى بعضهما نظرة قلق وشك؛ فدوائر صنع القرار في طوكيو تنظر إلى تنامي القوة العسكرية الصّينية وتطورها على أنَّه عاملٌ يهدّد أمن اليابان القومي، في الوقت الذي يُنظر فيه إلى هذا التنامي على أنَّه سباقٌ بين الطرفين على بسط النفوذ الاقتصادي، وتأمين مصادر الأمن الاقتصادي (النفط)[36].

إن إستراتيجية الأمن القومي الجديدة التي تبنتها اليابان هي انعكاس لرؤية القائمين على صنع القرار والتي تهدف إلى تعزيز صورة اليابان العسكرية على المسرح العالمي. فالشعارات التي ترفعها تلك الدوائر من قبيل شعار رئيس وزراء اليابان شينزو آبي Shinze Abe – أحد الصقور المتشددين داخل دوائر صنع القرار الياباني، والمتحمس لعودة اليابان العسكرية، والداعي إلى اتخاذ موقف حازم تجاه كوريا الشمالية من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية – إعادة اليابان القوية[37] سيفضي بشكل طبيعي إلى عسكرة اليابان وإيصال رسالة واضحة إلى الجيران الإقليميين عن توجهات طوكيو الجديدة.

---

[35]- Abou Georges: Des soldats pour l'Irak:
http://www1.rfi/actufr/articles/048/article26609.asp

[36]– عن تاريخ العلاقات الصينية–اليابانية وإشكالياتها، يمكن العودة إلى الفصل السادس من الكتاب المهم لـ
Cabestan, Jean-Pierre: La politique internationale de la Chine, Science Po, Paris, 2010, Pp: 251-284

[37]– تُذكر هذه الشعارات بتلك التي رفعها اليابانيون قبيل نهضة اليابان الأولى وخلالها والتي استمرت حتى استسلام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

خاتمة:

تتعامل اليابان مع الدول العربية انطلاقًا من مبدأ تاريخي نفسي يعتمد مقولة: إنّ اليابان دولة غير أوربية ولا تمتلك تاريخًا استعماريًا. وهي دولة نموذج تمكنت من تحديث نفسها، ووصلت إلى مصاف الدول الغربية، وصارت منافسًا لها. وتنظر الدول العربية إلى اليابان على أنَّها مُصَدِر للاستثمارات والخبرات العلمية والتكنولوجية. ويعدُّ العراق أحد أهم محاور تحول سياسة اليابان الخارجية تجاه المنطقة، من خلال إرسال طوكيو قوات الدفاع الذاتي، التي أسهمت في إعادة إعمار العراق، وشكّلت أحد أهم فصول هذا التحول.

لا شك أنّ امتلاك اليابان لمقومات قوة خاصة بها أهمها العامل الاقتصادي أضفى عاملًا مهمًا في التأثير في سياسات الدول الأخرى، ولا سيّما تلك التي تحتاج إلى المساعدات والمعونات، وقد مثل العراق أحد أهم النماذج المعاصرة لتطبيق فرضية صنع السّياسة الخارجية، وعملية اتخاذ القرار السياسي الداخلي والخارجي، والتأقلم مع التغيرات التي شهدها نظام ما بعد الحرب الباردة الدولي. ولا شك أنّ اليابان كما الصين، من أكثر الدول المرشحة لممارسة دور عالمي يتناسب مع دورها وقوتها العالمية في ظل وجود نظام دولي غير واضح المعالم انطلاقًا من العراق. الذي مثّل أحد أهم مظاهر الوجود الفعَّال لليابان، إلى جانب المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، ومساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية.

ويبقى التساؤل عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه سياسة اليابان الخارجية، وأن تستمر فيه. فاليابان تخلصت من أهم عقبتين أمام الانطلاقة العالمية: الأولى أنها لم تعد تعمل تحت مظلّة قرارات الأمم المتحدة، كما فعلت عندما أيدت الحرب على العراق، وأرسلت قواتها إلى العراق من دون قرار دولي ولا تلبية لقرار من مجلس الأمن، بل كانت تصرفاتها استجابة لحليفتها واشنطن. أمَّا العقبة الثانية فتمثلت بالمادة التاسعة من الدستور الذي وضع مسودته ماك أرثر عام 1947، تلك المادّة التي منعت اليابان من المشاركة في عمليات دولية، فحالت دون أن تكون عضوًا فاعلًا سياسية وعسكريًا على المستوى العالمي. فهل ستتمكن طوكيو من التخلص من عقبة تلبية رغبات الحليف التاريخي الأمريكي – كما فعلت مع العقبة الأممية والأخرى الدستورية– وأن تضع سياسيات مستقلة عن واشنطن، وتتخذ القرار القومي الياباني الخالص؟ وهل سيتمكن المؤيدون لاستقلالية القرار الياباني، وامتلاك اليابان استراتيجية خاصة بها من التميز عن أولئك المطالبين بالتقيد بالدستور، وبالحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة؟

يُشير الوجود الياباني في العراق، وإسهام الحكومة اليابانية إلى رغبتها في استغلال الحالة العراقية لإحداث تغيير جذري في نهج سياستها وكسر القيود الدستورية والسياسية والشعبية التي كانت تمنعها من المشاركة الفعالة في النظام الدولي الجديد، والتأقلم بمرونة أكبر مع المتغيرات العديدة التي يشهدها هذا النظام.

ممَّا لا شك فيه أن المشاركة اليابانية في العراق لم يكن هدفها "محاربة الإرهاب" أو "إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية"، بل لتصبح اليابان قوة عظمى، فتوسّع الدور السياسي والعسكري لها تمهيدًا لعودة العسكرتارية اليابانية. وليس الوجود الياباني في العراق إلّا نقطة البداية بالنسبة إلى طوكيو لتكون حاضرة في قضايا عالمية أخرى بصورة أكثر فعالية، ويكون لها دور في إيجاد حلول لها.

في النهاية لا يمكن أن يُفهم الموقف الذي اتخذته اليابان من القضية العراقية من غير البحث في فهم معادلة ثلاثية الأبعاد: يتمثل البعد الأول في فهم التحولات التي أصابت صناعة القرار في مؤسسة السياسة الخارجية اليابانية، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية اليابانية والقائمين عليها بما يتناسب مع متطلبات الواقع الجديد. وينبع البعد الثاني من طبيعة علاقة اليابان الإقليمية، ومدى تأثير طموحات اليابان العالمية وتأثرها. أمَّا البعد الثالث فيتعلق بفهم طبيعة التحولات التي طالت السياسة الخارجية اليابانية تجاه كثير من مناطق العالم ومنها العراق، وطبيعة التحالف الياباني – الأمريكي، ولا سيما بعد أن أصبح العالم أمام واقع جديد فرضته ظروف مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة والحرب الإرهاب.

المراجع العربية والأجنبية:

المراجع العربية:

1. الحريري، جاسم يونس: العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013.

2. عبد الغني، إيمان: السياسة اليابانية الخارجية في شرق آسية (1991–2008)، المكتب العربي للمعارف، 2015

3. عوديشو، وليم أشعيا: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، كوبنهاغن– الدانمارك، 2008.

4. مبيضين، مخلد عبيد: السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال المدة من 1973 إلى 2004، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(33)، العدد(3)، 2006، ص: 506– 538

المراجع الأجنبية:

1. Akimoto. D: The shift from negative pacifism to positive pacifism; Japan's contribution to peacekeeping in Cambodia, Ritsumeikan Journal of Asia Pacific Studies, Vol (31), 2012.

2. Blue Book 2005, 2006., Ministry of Foreign Affairs, Japan

3. CABESTAN Jean-Pierre: La politique internationale de la Chine, Science Po, Paris, 2010.

4. Dowty. A: Japan and the middle east: signs of change?, Middle East Review of International Affaire, Vol (4), No (4), 2000.

5. Facts and Figures of Japan, Foreign Press Center Japan, 2006.

6. Fujita N: Japan in the war on terrorism, Trans formation in security policy making, Harvard University, Cambridge, 2005.

7. Ishibashi. N: The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq: Public Opinion, Elections, and Foreign Policy, Asian Survey, Vol (47), No (5), 2007.

8. Péron. D. M: Japon: puissance militaire, puissance civile?, Outre Terre, No (6), 2004.

9. Yasuaki. Ch: Insights into Japan-U.S. Relations on the Eve of the Iraq War: Dilemmas over "Showing the Flag, Asian Survey, Vol (45), No (6), 2005.

المواقع الالكترونية

1. آبي يُحدد حالات انتشار القوات اليابانية خارج البلاد. على الرابط: m.alarab.qa
2. البرلمان الياباني يُقر السماح للجيش القتال خارج البلاد. على الرابط: www.bbc.com
3. السفارة اليابانية في العراق. على الرابط: http://www.mofamission.gov.iq
4. رامز، جوزيف: أبعاد السياسة اليابانية في الشرق الأوسط، على الرابط: http://www.indigomagazine.jp/2017/03/14/1/
5. الحكومة اليابانية تقر تمديد الدعم الجوي للاحتلال بالعراق لعامين. على الرابط: http://japan-saito.blogspot.com/2007/03/
6. ربع قرن من التطورات في تشريعات الأمن القومي الياباني، خلفية الموافقة على ممارسة حق الدفاع الذاتي الجماعي. على الرابط: /http://www.nippon.com/ar/features/h00112

- FOUQUOIRE-BRILLET Elisabeth, Le Japon et la Guerre du Golfe, le réveil d'une nation:
http://www.institut-strategie.fr/strat_5152_FOUQUOIRE-.html
http://kokkai.ndl.go.jp/>, accessed on May 22, 2006
ABOU Georges, Des soldats pour l'Irak:
http://www1.rfi/actufr/articles/048/article26609.asp